الفصل الثالث

المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول: طبيعة المشكلة الاقتصادية

المبحث الثانى: أركان المشكلة الاقتصادية

المبحث الأول

طبيعة المشكلة الاقتصادية

يتناول المبحث الأول شرح طبيعة المشكلة الاقتصادية فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثانى: أسباب المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية:

علم الاقتصاد السياسى يهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية، ولماذا نقول معالجتها وليس حلها؟ لأن العلاج مؤقت ومرتبط بظروف اجتماعية وتاريخية معينة، فاذا تغيرت حاجات الإنسان وتعقدت، وفى نفس الوقت زادت ندرة موارده فانه يسعى إلى علاج المشكلة الاقتصادية فى ظل مستحدثات وظروف جديدة. ومن الخطأ القول أن هناك حلا للمشكلة الاقتصادية، فذلك معناه أننا نعيش فى ظل الوفرة وليس الندرة، والندرة أيضا نسبية. ولن يكون هناك حاجة إلى علم اقتصاد وعلماء اقتصاد ورجال للسياسة الاقتصادية اذا تحقق هذا المجتمع الخيالى مجتمع الوفرة، إذن لنعش الواقع الذى يتميز بالندرة ونفهمه جيدا من أجل إشباع حاجات الإنسان المتعددة واللانهائية فى ظل ندره نسبية للموارد. ان السلع والخدمات هى أدوات إشباع حاجات الإنسان، ويقوم الانسان بإنتاجها بتضافر عناصر إنتاج معينة، الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، وتتطور عملية الإنتاج بتطور درجة رقى عملية التقسيم الاجتماعى للعمل.

وعندما ننتقل من مشكلة اقتصادية تواجه الفرد، ممثلا فى روبنسون كروزو أو حى بن يقظان، إلى إطار يواجه فيه المجتمع أيضا مشكلة اقتصادية، فاننا ننتقل من تحليل تعظيم الفائدة الفردية إلى اهتمام مباشر بتعظيم القيمة للمجتمع. وأكثر من هذا العرض الأكاديمى المبسط لعلاقات اجتماعية معقدة، علينا دراسة التفاعل بين أشخاص مختلفين يتألف منهم المجتمع. فالأفراد يواجهون خيارات في إطار اجتماعي، يكون فيه وجود وسلوك الأشخاص الآخرين، جنبًا إلى جنب مع القوانين والمؤسسات التي توجه سلوكهم. فعلم الاقتصاد السياسى كما سبق أن أشرنا هو علم اجتماعى، يهتم بسلوك الأفراد كمستهلكين وكمنتجين، في اطار من القوانين والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية.
ومنذ القرن الثامن عشر، وبالأخص منذ آدم سميث، فإن نفوذ القوانين والمؤسسات على النتائج الاجتماعية كانت مفهومة، وهذه العلاقة كانت الأساس لمفهوم مركزي في علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي، وبالأخص كما استنبط من جذوره الكلاسيكية.

إذا كانت القوانين تؤثر على النتائج، وإذا كانت بعض النتائج أفضل من غيرها، فإن مما يتبع ذلك القول أن دراسة وتحليل القوانين ومؤسسات المجتمع تصبح موضوعًا يستحق منا كل الاهتمام. فبدون فهم كيف أن الأفراد الذين يشكلون النظام الاجتماعي يتفاعلون، وكيف أن مجاميع قوانين مختلفة تؤثر على تلك التفاعلات، فإنه من المستحيل على المشاركين إحداث تغييرات ذات قيمة في القوانين

القائمة حاليًا، أو حتى أن تسلك بحكمة فيما يتعلق بالحفاظ على تلك القوانين التي أثبتت حيويتها في تفعيل المجتمع تفعيلا جيدًا ومقبولا.

المطلب الثاني: أسباب المشكلة الاقتصادية:

ترجع المشكلة الاقتصادية إلى تعدد حاجات الإنسان وندرة الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات التى تتميز بالدورية والتعدد والتجدد، وبأنها لانهائية. والموارد تتكون مما تجود به الطبيعة من أرض وماعليها من غابات وبحار وأنهار ومافى باطنها من معادن، وما يصنعه الإنسان من آلات ومعدات للمساعدة فى عملية الإنتاج.

خلال عملية الإنتاج ينتج الإنسان سلع وخدمات، والسلع هى منتجات ملموسة مثل الأغذية والملابس، والخدمات هى منتجات معنوية مثل التعليم والصحة، فالسلع والخدمات هى وسائل لإشباع حاجات الإنسان. والفعل الذى يترتب عليه عمل السلع والخدمات يسمى إنتاجاً، وعملية استخدام هذه السلع والخدمات تسمى استهلاكا. ولاتطلب السلع والخدمات لذاتها وإنما بغرض الاستفادة من استهلاكها، ولذلك يعرف بعض الاقتصاديين الاقتصاد بأنه العلم الذى يهتم بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد بغرض استهلاكها.

المبحث الثانى
أركان المشكلة الاقتصادية

إن تحليل المشكلة الاقتصادية بصورة أكثر تعمقا يوضح لنا أن هناك عدة أسئلة محددة يلزم على كل مجتمع اقتصادى مهما اختلفت صورة أو أنظمته أن يجيب عن هذه الأسئلة. لقد شاهدنا أن أبعاد المشكلة الاقتصادية هى الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وضرورة الاختيار فى استخدام هذه الموارد لإشباع تلك الحاجات. وقرر ساموليسون Samuelson أن أى نظام اقتصادى يواجه المشكلة الاقتصادية معبرا عنها فى الأسئلة التالية:

١ – ماذا يتم إنتاجه من سلع وخدمات لتتمشى مع رغبات وحاجات المجتمع التى يسعى لإشباعها ؟ وكذلك ما هى الكمية من تلك السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع ؟ هل تنتج الكثير من تلك السلع أم القليل وعلى وجه التحديد ما هى الكمية المطلوبة إنتاجها؟

٢ – كيف يمكن إنتاج السلع والخدمات، بمعنى ما هى الطريقة التى سوف تتبع للإنتاج ؟ فهناك عنصر العمل والأرض ورأس المال والتنظيم وغيرها من الموارد فكيف يجمع الاقتصاديون هذه العناصر لتحقيق الإنتاج المطلوب.

٣ – لمن يكون هذا الإنتاج ؟ أى من الذى سوف يتمتع باستخدام هذه السلع والخدمات دون غيره من الأفراد أو بصورة أخرى يجب توضيح الأسلوب أو الأجر اء الذى سوف يتم على أساسه توزيع الدخل بين مختلف الأفراد والأسر.

هذه الأسئلة الثلاثة هى أساسية وعادية بالنسبة لكافة المجتمعات الاقتصادية سواء كان المجتمع بدائيا، ناميا، أو غاية فى التقدم فانه لابد أن يكون لديه مقياسا وأسلوبا للإجابة على هذه